

العرب

حجة بايرن - بوئين

سوريا المركونة على الرف

غسان إبراهيم
إعلامي سوري

تدخل سوريا يوماً بعد يوم مرحلة النسيان بعد أن وصلت إلى حالة لا تستقطب الصديق ولا تغري العدو بعكس ما يبديه نظام الأسد ومعارضوه تماماً، فالحقيقة تختلف عن آمانيات الطرفين.

يهيمن الجمود العسكري النسبي داخل الأراضي السورية والإهمال للعملية السياسية ضمن الإطار الدولي مما يؤثر على أن هذا البلد لا يحظى باهتمام أحد على الأقل في المدى المتوسط.

فروسيا وإيران من جهة، أقصى ما يمكنهما فعله هو ما تم عملياً على الصعيد العسكري وما يقابله من صفقات على ثروات سوريا ثمناً لإنقاذ نظام الأسد. ويشار الأسد لا يريد أكثر من ذلك منهما، فكلما قل تحرك هاتين الدولتين كلما شعر الرجل بالراحة من أي مفاجات سياسية خارجية لا يرغبها.

ومن جهة ثانية، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يريان أن الجمود العسكري في سوريا يريحهما من تحمل أي مسؤوليات إنسانية تغنيا بها في الماضي، وبالمقابل تحميل كل العبة على الجانبين الروسي والإيراني اللذين انتصرا فوق كومة خراب يتزايد الفقر فيها بينما تنفخ الدولة ويتفكك البلد.

وما ورد في البيان الختامي لاجتماع زعماء دول الناتو الذي عقد في بروكسل يوم الاثنين على أن الأمن والاستقرار في سوريا لن يتحقق ما لم تجر عملية سياسية حقيقية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، ما يعني استمراراً للجمود نتيجة الرفض الروسي والإصرار الغربي.

لم تعد للحرب قيمة في ظل الجمود الحالي؟ الجواب بسيط، التشابه بين الوضع السوري واللبناني سيتزايد مع تآكل الدولة السورية، فكما لسلاح حزب الله في لبنان قيمة إيرانية، حتى بعد انتهاء أي عمل عسكري مع إسرائيل، وتحول هذا السلاح إلى أداة حراسة للنفوذ الإيراني في السياسة اللبنانية، سيكون الحال مشابهاً في سوريا. ميليشيات مسلحة عسكرياً وعقائدياً ولأوها لإيران وليس للنظام السوري، سيكون لها دور يحدده الجانب الإيراني في الكيف والزمن الذي يناسبه.

بينما الطرف الروسي يحاول هيكلة الدولة السورية دون جدوى مصططماً بمقاومة النظام لأي تطوير خشية أن تكون هذه الخطوة الأولى لتغيير داخلي لا يرغبه، وكذلك رفض إيراني للاستقرار الروسي بهذا البلد.

وهذا النمط في الحركة من روسيا وإيران داخل سوريا سواء أكان إيجابياً أم سلبياً سيبدل البلد مرحلة النسيان والترهل بينما يدفع المواطن السوري ثمن هذه التقاطعات الدولية من حلفاء النظام وأعدائه.

الجمود يخدم الدول الأوروبية لأنه يوقف موجات اللاجئين ويسحب هذا الأمر من يد تركيا التي لم تتوقف عن ابتزاز الأوروبيين بورقة اللاجئين.

والجانب الأميركي يرى في هذه الحالة فرصة للاستنزاف الإيراني والروسي وتحويل سوريا إلى مستنقع يزداد عمقاً عسى أن يسمع صراخاً ممن غرق فيه. لا أحد يرغب أو يستطيع التخلص من هذا الجمود، ولماذا على هذه الأطراف التحرك، كل طرف يرى في هذه الحالة مصلحة له وورطة للآخرين.

معادلة يخرج منها النظام والمعارضة جانباً، وتتقى سوريا وسط محيط من الأزمات يديرها لاعبون من الخارج لمكاسبهم الخاصة على حساب السوريين.

ولكن أين من يمثل السوريين؟ ألا يعي النظام أن بيده دولة يجب إنقاذها؟ فوضع سوريا نحو الأسوأ، ووعود بشار ذهبت أدراج الرياح، فالتحسن المعيشي البسيط الذي قدمه خلال الانتخابات نخبر بعدها، وكان مجرد رشوة لحث المؤيدين للانتخابه، رغم أنه باق حتى يوم الانتخابات ولا حاجة إليها داخلياً، ولكنه أراد أن يظهر للعالم الخارجي أن هناك إقبلاً شعبياً على هذه الانتخابات، وكان الدول الكبرى جاهلة بسذاجة الأعب النظام، وأين المعارضة السورية؟ لماذا لا نسمع صوتها ومقترحاتها للحل كما كانت تفعل عندما كاد الأسد يسقط لولا التدخل الروسي.

العجز في صفوف المعارضة هو المسيطر على المشهد العام، والجيش في صفوف النظام هو سيد الموقف الكتيب في سوريا الأسد.

الوهم الذي نشرته المعارضة عن السقوط السريع للنظام لا يختلف كثيراً عن الوهم الذي ينشره بشار عن الخروج من علق الزجاجة، فقانون قيصر نسف خطط النظام، والتعننت الروسي فعل نفس الشيء لخطط المعارضة.

غياب الوعي عند النظام السوري لحاجة إنقاذ سوريا أكثر من إنقاذ عائلة الأسد وربط مصير البلد بمصير رجل واحد سيقود نحو استمرار تسليم سوريا للصديق والعدو، وكذلك المعارضة التي خسرت أغلب الوطنيين فيها وبقي في المشهد إما إسلامي متشدد أو سياسي بسيط ولأوه لتركيا أو ما شابه.

أهلا بكم في سوريا المركونة على الرف:



الحوار اللغز في تونس: حل المشكلات العاجلة وليس تسجيل النقاط

إلى صفه لا يعني القبول بتعطيل الحوار إلى ما نهاية، خاصة أن البلاد متوقفة على حوار يوحد رؤية البلاد تجاه سبل حل أزمتها الاقتصادية وإبلاغ صندوق النقد به.

الاستمرار بالمرآوة من الرئاسة أو من الحكومة أو من الاتحاد لا يعني شيئاً سوى أن البلاد ستترك مصيرها، لا أموال ولا قروض حتى الاتفاق على رؤية جماعية ملزمة يصادق عليها اتحاد الشغل وترسل إلى الجهات المانحة لتنظر في مدى جدية تونس في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

لا بدائل في الأفق غير صندوق النقد، وحتى محاولات البحث عن بدائل إقليمية من ليبيا أو قطر، فمن الواضح أنها مجرد وعود تبقى معلقة هي نفسها إلى حين استقرار تونس سياسياً وتوقف صراع الرؤوس وعودة المؤسسات إلى عمها الطبيعي من خلال قبول قيس سعيد بالقسم للوزراء المعلقين وكذلك رئيس هيئة مكافحة الفساد.

لم تعد البلاد تحتاج إلى خسارة الوقت، تونس أهم من حسابات الرؤساء الثلاثة وأجنداتهم وخطتهم، والذي يقدر منهم أن يبادر للقطع مع حالة الفراغ فليفعل. الأولوية لحل جماعي عبر حوار وطني، لكن ما لم تحصل عليه ماذا نفع، ما الذي يمنع قيس سعيد من تفعيل الفصل 80 إذا كان واثقاً من قدرته على إنقاذ البلاد؟

هل التأخير ناتج عن ارتباك لدى الرئيس التونسي خوفاً من نتائج خطوته (موقعه الحالي مريح، حيث يكتب بتسجيل النقاط على الخصوم وإحراجهم)، وهل يريد إطالة الأزمة على أمل أن تقود الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية إلى سقوط حكومة المشيشي على غير يده، وفي الأثناء هو يسجل النقاط على خصومه في أريحية.

مع ملاحظة أن الرئيس سعيد دأب على الحديث عن تفاصيل بشأن محاولات لاغتياله أو مؤامرات خارجية تشترك فيها أطراف داخلية، ما الذي يمنعه من استعمال صلاحياته للتحقيق فيها وكشف من يقف وراءها ومحاكمته وبشكل علني، فهذه قضايا أمن دولة لا تتطلب أي تأخير، والسكون فيها احتمالان إما أن الرئيس ضعيف عاجز عن لعب دوره في حماية البلاد التي أوثمن عليها، أو أنه يحصل على معلومات مضللة من محيطه ولم يتسن له التأكد منها.

والثانية تجمع مقاربة لتغيير النظام السياسي ولو في شكل مبادرة استفتاء طالما أن الفرقاء مختلفون جذرياً بشأن النظام السياسي، وهل المطلوب تعديل القانون الانتخابي بما يسمح بصعود برلمان يمكن الوصول فيه إلى أغلبية قادرة على الحكم مثلما تتبني حركة النهضة أم تغيير النظام السياسي جذرياً ليصبح رئاسياً وليس برلمانياً.

لا قيمة لحوار وطني غامض يريد إرضاء الجميع. أن يكون الاتحاد راغباً في جلب الرئيس سعيد، كقوة شرعية، في دوائر في الأفق غير صندوق

والحقيقة أن التصريحات المتفائلة بشأن انطلاق الحوار، وسببها الرئيس تفاعل أمين عام اتحاد الشغل، فاجأت الجميع بمن في ذلك حزام الرئيس والكتلة البرلمانية المعترية عنه الكتلة الديمقراطية التي قالت إن "المناخ ليس مناسباً لإجراء حوار وطني"، بمعنى أنه لم يستجد أي جديد يجعل الرئيس يتخلى فجأة عن شروطه من أجل القبول بحوار يحافظ فيه خصومه على امتيازاتهم.

وسبقت اجتماع الرئيس سعيد برؤساء الحكومات السابقين تسريبات عن حزمة من التفاهات بشأن مصير المشيشي والتعديل الوزاري ورغبة قيس سعيد في التهنئة مع رئيس الحكومة مقابل عزل رئيس البرلمان، وخاصة فكرة الأيمر التعديل الوزاري الجديد على البرلمان، وهي الفكرة التي تعتبر استهدافاً مباشراً لحركة النهضة وحليفها قلب تونس واثنائها الكرام.

ويقطع النظر عما أحاط بالاجتماع من غموض، فإن كلمة الرئيس سعيد الأهم أنها أكدت ضرورة وجود مبادرة واضحة من اتحاد الشغل يتم التعاطي مع الحوار الوطني على ضوئها.

صحيح أن الاتحاد قدم مبادرته في البداية وضمت تفاصيل كثيرة، لكن الأهم هو تقديمها لرئاسة الجمهورية لتتفاعل معها، ويمكن تعديلها على ضوء مطالب الرئيس بشأن تغيير النظام السياسي، على أن تضم مرحلتين واضحتي العالم والمراحل الأولى عاجلة تناقش الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتتبنى مقاربة بشأن شروط صندوق النقد الدولي وبقيّة الجهات المانحة بعيداً عن الشعبية والشعارات الانتخابية.

ورئيس البرلمان راشد الغنوشي إن الطوبى نقل إليه "قبول رئيس الجمهورية قيس سعيد الإشراف على الحوار الوطني".

وأكد الغنوشي أن حركة النهضة مع حكومة سياسية برئاسة هشام المشيشي وأنه "لا وقت للبحث عن بديل للمشيشي وأن الحركة مع الاستقرار السياسي"، مشدداً على أن النهضة لا تزال متمسكة بتوسيع الحزام السياسي وعلى أنه لا مانع لها في التحاق حركة الشعب والنبار الديمقراطي به (الحزبان الرئيسيان في الحزام الداعم لقيس سعيد).

والحقيقة أن التصريحات المتفائلة بشأن انطلاق الحوار، وسببها الرئيس تفاعل أمين عام اتحاد الشغل، فاجأت الجميع بمن في ذلك حزام الرئيس والكتلة البرلمانية المعترية عنه الكتلة الديمقراطية التي قالت إن "المناخ ليس مناسباً لإجراء حوار وطني"، بمعنى أنه لم يستجد أي جديد يجعل الرئيس يتخلى فجأة عن شروطه من أجل القبول بحوار يحافظ فيه خصومه على امتيازاتهم.

وسبقت اجتماع الرئيس سعيد برؤساء الحكومات السابقين تسريبات عن حزمة من التفاهات بشأن مصير المشيشي والتعديل الوزاري ورغبة قيس سعيد في التهنئة مع رئيس الحكومة مقابل عزل رئيس البرلمان، وخاصة فكرة الأيمر التعديل الوزاري الجديد على البرلمان، وهي الفكرة التي تعتبر استهدافاً مباشراً لحركة النهضة وحليفها قلب تونس واثنائها الكرام.

ويقطع النظر عما أحاط بالاجتماع من غموض، فإن كلمة الرئيس سعيد الأهم أنها أكدت ضرورة وجود مبادرة واضحة من اتحاد الشغل يتم التعاطي مع الحوار الوطني على ضوئها.

صحيح أن الاتحاد قدم مبادرته في البداية وضمت تفاصيل كثيرة، لكن الأهم هو تقديمها لرئاسة الجمهورية لتتفاعل معها، ويمكن تعديلها على ضوء مطالب الرئيس بشأن تغيير النظام السياسي، على أن تضم مرحلتين واضحتي العالم والمراحل الأولى عاجلة تناقش الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتتبنى مقاربة بشأن شروط صندوق النقد الدولي وبقيّة الجهات المانحة بعيداً عن الشعبية والشعارات الانتخابية.

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

أوحى اجتماع الرئيس التونسي قيس سعيد برؤساء حكومات سابقين، بينهم على العريض رئيس حكومة الترويكا والقيادي في حركة النهضة، إشارة قوية على أن دواليب الحوار الوطني قد بدأت بالعمل لإخراج البلاد من أزمتها، وأن الطبقة السياسية بدأت تستشعر حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن مشاركة رئيس الحكومة هشام المشيشي تظهر أن الرئيس سعيد قد أسقط شرطه بشأن إقالة الحكومة وتعيين رئيس جديد لها.

لكن ما بينه موقع رئاسة الجمهورية في تخييصه للاجتماع بدد ذلك التفاؤل وأعاد الجميع إلى المربع الأول، فقيس سعيد أظهر تمسكه بشعاراته القديمة الهادفة إلى تغيير النظام السياسي وأضاف إليها بنداً جديداً هو الاستعاضة عن دستور 2014 الذي قال عنه إنه دستور كله أفعال.

وقال الرئيس سعيد "لندخل في حوار جدي (-) يتعلق بنظام سياسي جديد وبدستور حقيقي لأن هذا الدستور قام على وضع الأفعال في كل مكان ولا يمكن أن تسير المؤسسات بالأفعال والصفقات".

وليس هناك شك في مشروعية مطالب قيس سعيد خاصة ما تعلق بدستور 2014 المليء بالأفقال، لكن توجيه الحوار الوطني باتجاه قضايا ستأخذ وقتاً طويلاً في الحوار والتنفيذ قد ينتهي مع 2024 موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، ما يعني أن البلاد ستغفم الأعين عن القضايا العاجلة، وبينها مطالب دولية حيوية تتعلق بإصلاح الاقتصاد من أجل تسهيل حصول تونس على الدعم المالي الكافي لمواجهة المرحلة الصعبة التي تعيشها.

وتقوم فكرة الحوار الوطني، التي أطلقها الاتحاد العام التونسي للشغل ودعمتها قوى سياسية واجتماعية مختلفة، على حوار وطني باجندات سياسية واقتصادية واجتماعية عاجلة، وهو الهدف الذي قاد أمين عام الاتحاد نورالدين الطوبوي إلى زيارات متتالية إلى قصر قرطاج ولقاء الرئيس سعيد في العديد من المرات كان آخرها لقاء الجمعة الماضية الذي أكد فيه الرئيس "انفتاحه على الحوار من أجل التوصل إلى حل للأزمة الراهنة"، وخرج بعده الطوبوي ليبتشر بأن مؤسسة الرئاسة قد قبلت بالإشراف على الحوار الوطني. وتفاعلت حركة النهضة سريعاً مع انطلاق الحوار، وقال رئيس الحركة

